محلل اقتصادي: إصلاح الفساد المستشري في القوات المسلحة والأمن سيوفر ما يزيد عن مائة مليار ريال سنوياً

هادي يحد من فساد الدفاع والأمن ويوجه باعتماد نظام البصمة

متابعات:

وجه الرئيس هادي وزارة الخدمة المدنية بتنفيذ نظام البصمة في وزارتي الدفاع والداخلية على أن يبدأ ذلك مطلع الأسبوع القادم لوضع حد للاختلالات الوظيفية، في ظل استحواذ المؤسسة العسكرية والأمنية على جزء كبير من الموازنة العامة للدولة.

ورصدت الحكومة في موازنتها للعام 2013 مبلغ 47 مليارا وثلاثة ملايين لوزارة الدفاع كما رصدت لوزارة الداخلية مبلغ 22 مليار و 548 مليونا.

وتضم مؤسسة الدفاع ووزارة الداخلية وأجهزة الأمن الآلاف من الجنود الوهميين فيما تتحدث المعلومات عن وجود تلاعب بموازنة الجيش وفساد بالمليارات يجري العبث بها من قبل نافذين عسكريين.

وتساءل مراقبون عن ما إذا كانت توجيهات الرئيس هادي شملت جهاز الأمن القومي الذي رصدت له موازنة 2013م مبلغ مليار و 804 ملايين، وجهاز الأمن السياسي الذي رصدت له مبلغ مليار و 516 مليونا.

وسبق وتم عرقلة اعتماد نظام البصمة في الجيش والأمن خلال عهد صالح بعد وقوف نافذين ضد العمل إبان تولي حمود الصوفي وزارة الخدمة المدنية.

ولا تخضع وزارة الدفاع اليمنية لأي سلطة رقابية أو تدقيق لحساباتها من جهة مدنية، وهي تخضع لرقابة محدودة فقط على العائدات والنفقات داخل دوائر إداراتها الخاصة.

وتتقدم وزارة الدفاع بميزانية سنوية لوزارة المالية لاعتمادها. وتراجع وزارة المالية الميزانية، كما تعمل مع كل الوزارات، وتُخصص الموارد وفقاً لآلية 6 أشهر.

وسبق وكشف الرئيس هادي عن وجود 52 ألف جندي وهمي في قوات الحرس الجمهوري تصرف لهم اعتمادات مالية من الخزينة العامة للدولة.

وكان هادي قد كشف في كلمة غير معلنة أمام قيادات وزارة الداخلية عن فساد في الجيش ونهب مئات المليارات من الموازنة العامة للدولة من قبل الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأقاربه في قوات الجيش.

وهدد بفتح ملفات فساد صالح وأقاربه في قوات الجيش وقال: «لو فتحنا الفساد في الجيش وحده هناك مئات المليارات من الريالات نهبت من الموازنة.

وكان رئيس لجنة هيكلة وإعادة تنظيم وزارة الداخلية عضو لجنة الشؤون العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار اللواء الدكتور رياض القرشي كشف عن وجود 70 ألف قوة بشرية فائضة من الضباط والصف والجنود بوزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها. ويضيف: "وهذا يعني أن القوة الزائدة قوة غير فاعلة وهذه القوة موجودة لكن أفرادها قابعون في البيوت, فهناك 10 آلاف جندي في الداخلية يعملون مرافقين مع شخصيات أمنية واجتماعية".

تقرير: اليمن ضمن 9 دول تواجه أخطر فساد في الدفاع والأمن

وكشف مؤشر برنامج الدفاع والأمن في منظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة، عن أن اليمن تقع ضمن 9 دول تواجه خطراً شديداً من فساد قطاع الدفاع والأمن من دون اتخاذ خطوات فاعلة لمناهضة ذلك.

ولفت التقرير، الذي يعتبر "أول مؤشر متخصص في قياس كيفية قيام الحكومات بمنع ومكافحة الفساد في مجال الدفاع"، إلى أن اليمن والجزائر وأنغولا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وليبيا وسوريا، مصنفة من دول العالم التي تواجه خطراً شديداً للفساد، وهي الفئة "و".

المحلل الاقتصادي أستاذ المحاسبة والمراجعة في كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء محمد علي جبران قال إن حجم إصلاح الفساد المستشري في القوات المسلحة والأمن سيوفر للخزينة العامة للدولة ما يزيد عن مائة مليار ريال سنوياً وهذا المبلغ كفيل بتوفير أكثر من مائة ألف فرصة عمل للشباب أو الاستفادة به في بناء مدارس وطرق ومحطات كهرباء للشعب.

وأكد إنه لم يعد هناك مبرر للحكومة في استمرار الفساد في مؤسسات الجيش والأمن بعد صدور قرارات الهيكلة وإزاحة أقارب الرئيس السابق من على رأس تلك المؤسسات، لافتا الى إن الشعب يراقب وينتظر من الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء المعنيين استكمال تصحيح مسار تلك المؤسسات بمحاربة الفساد فيها".

وأضاف جبران: إن إصلاح هاتين المؤسستين يعتبر المدخل الأساسي والأهم في محاربة الفساد ومنعه في كثير من الجهات، إن الفرصة متاحة ليبدع وزراء حكومة الوفاق ويظهروا للشعب اليمني وشباب الثورة جدارتهم وكفاءتهم واستطاعتهم أن يحققوا أهداف الثورة والتي على رأس أولوياتها محاربة الفساد في كافة مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية المركزية والمحلية والبداية من المؤسسة الوطنية الجيش والأمن".

مقترحات جبران لعملية إصلاح الفساد في الجيش والأمن:

1 - عمل فرز للجنود وتحديد الجنود في الميدان والجنود في المنازل، سواء كانوا مرافقين مع مشايخ، أو مسئولين سابقين، أو غياب يعملون في حقولهم، أو مغتربين في الخارج يتقاسمون المرتبات مع القادة والكتبة الماليين، أو أسماء وهمية يستولي القادة والمشايخ على مرتباتهم.

2 - جنود المنازل أياً كانوا والذين قضوا مدة كبيرة في الجيش لا تقل عن عشر سنوات يحولوا إلى جيش شعبي ويمنحوا مرتب ما بين (30-25) ألف ريال فقط ويتم استدعاؤهم في نهاية كل عام لتدريبهم وإعطائهم المعارف الجديدة في الحرب.

3 - سحب جميع الجنود المرافقين للمسئولين السابقين بما فيهم الرئيس السابق وأقاربه والمشايخ وغيرهم وتحديد مرافقي المسؤولين الحاليين من خلال إدارة حماية المنشآت والشخصيات العامة.

4 - اعتماد ما بين (250-150) ألف جندي محترف ويعطوا كافة الامتيازات بما فيها المرتبات المرتفعة لكي تعيش أسرهم في حياة كريمة وتتمتع بالرعاية الصحية والتعليم والتي تليق بتضحياتهم.

5 - تسليم المرتبات عبر بنك يختاره الجندي أو الضابط ولا يجوز أن يكون لديهم أكثر من حساب واحد في المنطقة التي يكون مقر وحدته فيها وتتم مراقبة ذلك عبر البنك المركزي ويمنع ما يسمى بالكاتب المالي.

6 - إخضاع وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة والدوائر التابعة لها وجميع المؤسسات العسكرية والأمنية للمراجعة والفحص من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

7 - إصلاح نظام التعيين والترقيات في مؤسستي الدفاع والأمن.

في وثيقة حصلت عليها "مأرب برس" توضح تفاصيل الأخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة في مصفاة مأرب

كارثة متوقعة في مصفاة مأرب

بموجب القرار الجمهوري رقم (47) لسنة 1996م تم إنشاء الشركة اليمنية لتكرير النفط كوحدة تابعة للمؤسسة اليمنية للنفط والغاز وتسلمت مصفاة مأرب من شركة (هنت) بعد انتهاء عقدها في ديسمبر عام 1998م وكانت فكرتها مؤسسة على أساس استلام كل مصافي النفط لا حقا إلا أنها تعثرت حتى في إدارة المصفاة الوحيدة التي سلمت لها.

موسى النمراني:

«مأرب برس» حصلت على وثيقة هامة وصادمة تحذر من كارثة وشيكة يمكن أن تحل على مصفاة مأرب، الوثيقة وهي عبارة عن رسالة لوزير النفط والمعادن موقعة مدير الأمن والسلامة ومدير التشغيل ومدير الإنتاج والتسويق ومدير الرقابة الهندسية ومدير الدراسات والبحوث بالمصفاة ومؤرخة بتأريخ تسعة نوفمبر من العام الماضي 2012م.

تشكو الوثيقة من إهمال متعمد من قبل إدارة الشركة حيث سعت إلى تدمير الوضع الفني وتحطيم الإنسان، وطالبت الرسالة بتشكيل لجنة من المختصين الوطنيين للنزول إلى المصفاة.

الرسالة مكونة من عشر صفحات إضافة لصفحة المقدمة، وتقول أن المعدات والأجهزة التي تخرج عن الخدمة لا يتم البت في صيانتها من قبل الإدارة رغم المراسلات الكثيرة من المختصين بالمصفاة، وقطع الغيار الهامة والضرورية لا يتم البت بشرائها على الرغم من الرسائل العديدة من المختصين، وعلاوة على ذلك يتم توريد مواد غير مطابقة إلى المخازن وتلغى الطلبيات الهامة أو تعرقل.

في المصفاة خزان رئيسي للمخلفات حدث به تسرب في شهر يونيو 2006م وخرج من الخدمة ولم يتم إصلاحه رغم استمرار الفنيين بالمطالبة بإصلاحه واستبدله الفنيين بخزان آخر كان يستخدم للمازوت خرج هو الآخر من الخدمة بداية عام 2011م وأصبح لا يستوعب أكثر من ثلاثة أقدام.

وتعمل المصفاة الآن بخزان واحد للمازوت في حال تعطله ستتوقف المصفاة بشكل كلي «خاصة في حال ترافق ذلك مع مشاكل في خط الاتصال مع وحدة الإنتاج الكلي في خط الاتصال مع واحدة الإنتاج المركزي» بحسب نص الرسالة.

أوصت الشركة المصنعة لمولدات الكهرباء بضرورة إجراء تحديث لأجهزتها وبسبب ارتفاع تكاليف التحديث أوصى بعض المتخصصين بالمصفاة أن يتم طلب خطوط كهرباء من شركة صافر أو من المحطة الغازية ليبقى احتياط، وكان أحد المولدات قد خرج من الخدمة وجاء في تقرير الشركة المختصة بالصيانة أن سبب خروجه من الخدمة يعود لإهمال أو تخريب، وخلال هذا الأسبوع تقدم مدير الشركة بطلب إلى شركة صافر للحصول على الطاقة الكهربائية قالت الرسالة أن تكلفة الصيانة تبلغ اثنين مليون دولار، وأن مولدا واحدا فقط يعمل حاليا ويمكن أن يتوقف في أي لحظة بعد توقف مولدين اثنين أحدهما في أمريكا للصيانة.

العامل الحفاز

مادة الكاتاليست وهو أساس عمل وحدة إنتاج البنزين تعمل المصفاة بوجبة واحدة دون أي كمية احتياط للمرة الأولى في تأريخها، وعلى الرغم من وجود مراسلات لاستيراد عامل حفاز جديد إلا أن العمل يتم بمعزل عن الإدارة الهندسية المختصة وإدارة الدراسات والبحوث، ودون أي اعتماد للمواصفات المطلوبة من قبل المختصين.

تقول الرسالة أيضا أنه منذ خمس سنوات طلبنا أنابيب احتياطية للأفران كونها مهمة وكون الأنابيب الحالية قد تخرج عن الخدمة وقد تتسبب في حريق بسبب قدمها، خاصة مع التغير في مواصفات النفط الخام وارتفاع نسبة الكبريت فيه، لكن حتى اللحظة لا يوجد أنابيب احتياط.

بئر المياه رقم واحد هو المزود الرئيسي بالمياه اللازمة للعملية التشغيلية باعتباره الأغزر بالمياه، هذا البئر خرج من الخدمة وحتى الآن لم تتم صيانته أو يتم حفر بئر بديل.

إلغاء الطلبات الهامة ولأسباب مجهولة

تقوم الإدارات المختصة بالمصفاة بعمل طلبيات لقطع الغيار الهامة وترسل هذه الطلبات عبر القنوات الرسمية وعندنا يحين الموعد المفروض لوصول هذه المواد يكتشف المختصون بأن هذه الطلبات قد ألغيت من قبل جهات غير مختصة ودون علم الجهة التي طلبت هذه المواد ودون موافقة مدير الموقع وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد ألغيت طلبية الغلاية البخارية وألغيت طلبية وطلبية ريفورمو تيوب هيتر، وللعلم فإن الطلبيات تحتاج لحين وصولها للمصفاة بين 9 إلى 12 شهر كما أن هناك تقصير في متابعة وصول المواد وقطع الغيار الهامة ولعل أبرز حالة هو انتهاء مادة الكلورايديوم في شهر سبتمبر 2012م عشية عيد الثورة

أجهزة المختبر

كثير من أجهزة المختبر أصبحت نتائجها غير دقيقة وبعضها خارج الخدمة مثل جهاز التقطير وجهاز فحص الغاز وقد مضى على هذا الحال أكثر من عامين دون أي تجاوب على الرغم من الرسائل والتقارير العديدة بهذا الخصوص من قبل المختصين في الشركة وأيضا المختصين في شركة صافر .

فحص العينات التأكيدية

تعتمد العملية التشغيلية والقرارات التشغيلية الحاسمة على النتائج المخبرية ونظرا لعدم دقة الأجهزة التي لدينا في المختبر نقوم بإرسال عينات إلى الشركة لإرسالها إلى مصافي عدن لفحصها وإبلاغنا بالنتائج، لكن مع الأسف لم نستلم أي نتائج منذ بداية عام 2011م كما لم تجري أي عملية صيانة لوحدة التقطير وهي الركن الأساس في عملية التكرير، وإضافة لكل ذلك فإن العمال يعملون بدون معدات السلامة والحماية، آخر أدوات سلمت للعمال كانت عام 2010م، ربما لا يوجد منشاة لتكرير النفط في العالم تسمح للعمال بممارسة العمل بدون ارتداء أدوات السلامة، وفضلا عن ذلك فقد خرجت من الخدمة إحدى محركات الديزل المشغلة لمضخة إطفاء الحريق ولا تزال بدون صيانة ولا بديل!

خلال هذا الأسبوع وجه مدير الشركة ثلاث مذكرات في يوم واحد إلى شركة صافر واحدة منها تتعلق بطلب حفر آبار مياه، والثانية بطلب صيانة خزانات والثالثة بطلب توفير خط كهرباء، وهنا يثور التساؤل إذا كان على شركة صافر فعل كل هذا، فما هي مهمة الشركة اليمنية لتكرير النفط؟